وزارة
الشؤون
الاجتماعية

اجتماع رفيع المستوى للاستعراض أداة تقييم مدى توافق السياسات العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية ٢٢ كانون الأول /ديسمبر ٢٠٢٠

تطبيق الأداة على الصعيد الوطني
نتائج اختبار أداة التقييم في الجمهورية التونسية

تقديم السيدة منى بوشلغومة الشائبي

منسّقة برنامج التعاون الفنّي الدولي بين وزارة الشؤون الإجتماعية و الأسكوا

الإطار العام

- سعي و عمل الدولة التونسية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج عامة قائمة على المساواة لتحقيق العدالة الاجتماعية استجابة لمقاصد وأهداف التنمية المستدامة العادلة والشاملة والقضاء على كل مظاهر اللامساواة والتهميش الاجتماعي والفقر،
- مواصلة تنفيذ برنامج التعاون الفنّي القائم بين وزارة الشؤون الاجتماعية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" منذ سنة ٢٠١٦،
- استجابة الإسكوا لطلب الوزارة الذي تقدّمت به والمدرج ضمن برنامج العمل التنفيذي للفترة الممتدّة بين سبتمبر ٢٠١٩ وسبتمبر ٢٠٢٠ المتمثّل في:

➢ إعداد دراسة تشخيصية حول مدى تعميم مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية في سياساتها وخططها ومختلف البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها،

الهدف الخاص

تمكين المسؤولين والفنّيين العاملين بمختلف الوزارات بالجمهورية التونسية من أداة عمليّة تساعد على

القيام بعملية تشخيص وتقييم ذاتي للسياسات والبرامج والخطط القائمة ولمدى ادماجها لمبادئ العدالة الاجتماعية،

تحديد الفجوات والثغرات والنقائص سواء على مستوى السياسات أو البرامج أو الخطط العامة،

تطوير خطة عمل لسد الثغرات و القيام بالتعديلات والإصلاحات اللازمة ومزيد تصويب عمليات صياغة السياسات من خلال تبنّي خطوات عملية وملموسة لتحقيق العدالة الاجتماعية

الهدف العام

المزيد من تفعيل مقاربة ترتكز على الروابط بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة التنمية الوطنية التونسية خاصة للفترة القادمة ٢٠٢١-٢٠٢٥

المنهجية المعتمدة

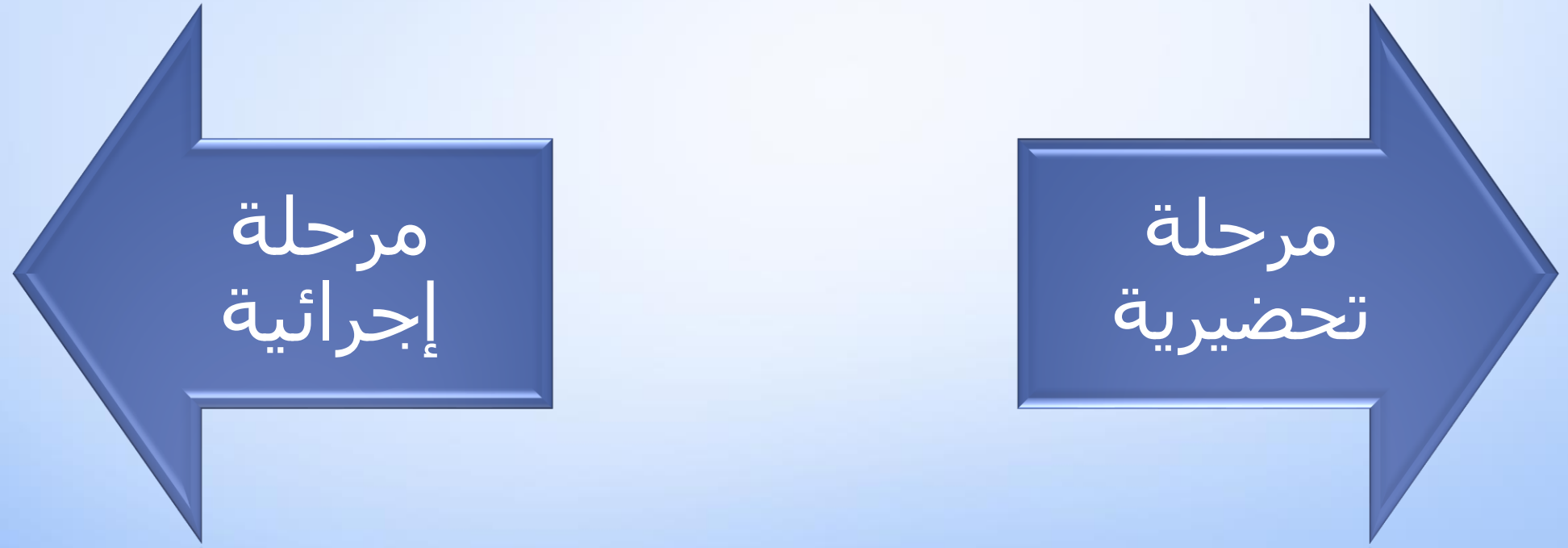

المرحلة التحضيرية

عقد جلسة عمل افتراضية أولى بين فريق قسم العدالة الاجتماعية وممثلين عن وزارة الشؤون الاجتماعية (نقطة الاتصال) عن الحكومة التونسية للتباحث حول سبل وطريقة العمل التي سيتمّ اعتمادها لتطوير أداة تقييم السياسات في مدى إدماج وتعميم مبادئ العدالة الاجتماعية،

- تكوين فريق عمل تونسي مصغّر ممثل عن بعض الإدارات المركزية الراجعة بالنظر لوزارة الشؤون الاجتماعية
- عقد جلسات عمل افتراضية بين فريق عمل قسم العدالة الاجتماعية عن الإسكوا وفريق العمل التونسي
  - القيام بالاستشارات
  - عرض المسودة الأولى للأداة
  - القيام بالتعديلات شكلا ومضمونا
  - المصادقة عليها قبل اختبارها خلال ورشة عمل بتونس (٢٤-٢٥ أيلول/سبتمبر)
- جمع البيانات لتوظيف المعطيات في عملية بناء الأداة: موافاة فريق عمل الإسكوا بكل المعطيات والوثائق والتقارير الرسمية العامة والخاصة ببعض السياسات القطاعات والمخطّطات ذات العلاقة
- اختيار وتحديد السياسة العامة التي سيتمّ تقييمها عند اختبار الأداة،
- الإعداد لتنظيم ورشة عمل افتراضية لاختبار أداة التقييم وتطبيقها على السياسة العامة المختارة

فريق العمل التونسي

التركيبة

- يضمّ ٤ ممثلّين عن الهياكل الراجعة بالنظر للوزارة من بين الذين تلقوا تكوينا في كيفية وضع وتنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية قائمة على المساواة

الأدوار

- الاطلاع على وثيقة أداة التقييم في نسختها الأولى مناقشة شكلها و مضمونها و إثراءها

جلسات العمل الافتراضية

٤ جلسات استشارية

- امتدت من ١٧ أغسطس/أوت و١٤أيلول/سبتمبر بين فريق العمل التونسي وفريق عمل قسم العدالة الاجتماعية بالإسكوا

اختيار السياسة التي سيتمّ اختبارها

- اختيار السياسة الاجتماعية الموجّهة لفئة خصوصية من بين سياسة عامة للقيام باختبارها وتكون من ضمن السياسات التي يشترك في تنفيذها العديد من الوزارات القطاعية والهياكل الغير حكومية

الإعداد لورشة عمل افتراضية

- الاتفاق على منهجية العمل المعتدة داخل الورشة : تشاركية تعتمد على الحوار و المشاركة الفعلية للإطارات وفق معارفهم وخبراتهم المهنية)

المرحلة الإجرائية

ورشة العمل الافتراضية المنعقدة بتونس
يومي ٢٤ و٢٥ سبتمبر /أيلول ٢٠٢٠ لاختبار أداة تقييم الثغرات
في مدى مراعاة السياسات العامة للعدالة الاجتماعية

الهدف

١- عرض أداة التقييم على المشاركين للنظر في مضمونها وهيكلتها ومدى ملائمة المنهجية المقترحة والأسئلة المطروحة في الاستبيان (العامة والخاصة) لمعرفة مدى فاعلية هذه الأسئلة في تحديد الثغرات في إدماج مبادئ ومفاهيم وركائز العدالة الاجتماعية في السياسات.

٢- مدى ملائمة هذه الأداة لاستخدامها لاحقا كمعيار علمي للقيام بعملية التقييم الذاتي من قبل الهياكل الحكومية وغير الحكومية والمسؤولين خلال صنع وتنفيذ السياسات والبرامج التنموية

٣- تحديد الفجوات وضبط الثغرات والنقائص القائمة في السياسات العامة والخاصة القائمة بتونس و مدى إدماجها للمبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية: المساواة، الحقوق، الشراكة، الإنصاف.

السياسة المختارة للتقييم

«السياسة العامة و البرامج الموجّهة لفائدة الشبّان المهمّشين واليافعين ذوي الصعوبات والغير متكيّفين اجتماعيا»

- ✓تندرج ضمن السياسة العامة للنهوض الاجتماعي و البرامج الموجّهة للفئات الهشّة وتمثّل المكوّن الثاني لمنظومة الحماية الاجتماعية بتونس التي تشرف على تنفيذها وزارة الشؤون الاجتماعية
- ✓يشترك في تنفيذها بالتنسيق مع الهياكل للحكومية وغير الحكومية التي تعنى بالطفولة والشباب

المشاركون

الممثلون عن اللجنة الوطنية رفيعة المستوى من مختلف الوزارات المكلّفة بمتابعة وتقييم السياسات العامة القائمة على المساواة والعدالة الاجتماعية

ممثلون عن وزارات:

الاقتصاد والمالية ودفع الاستثمار، الصحّة، التعليم العالي والبحث العلمي، شؤون المرأة والأسرة وكبار السنّ، العدل، الشؤون المحلية، الشباب والرياضة والتكوين المهني، الوزارة المكلّفة بالعلاقات الدستورية مع المجتمع المدني برئاسة الحكومة، الإدارة العامة لحقوق الإنسان بوزارة الداخلية

ممثلون عن الإدارات المركزية لوزارة الشؤون الاجتماعية:

الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي،

الضمان الاجتماعي، التخطيط والبرمجة،

المركز الوطني لتعليم الكبار،

مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية،

الملاحظات العامة التي قدّمها المشاركون بعد اختبار الأداة

- ملائمة منهجية العمل المعتمدة خلال الورشة مع الهدف العام المزمع تحقيقه،
- ملائمة بناء الأداة ومضمونها وتقسيمها ووضوح الأسئلة المطروحة والمقاييس التقييمية المصاحبة لها.
- وضوح المنهجية المعتمدة لأداة شكلا ومضمونا باعتبارها تنقسم إلى جزئين أسئلة عامة وأسئلة خصوصية لتقييم السياسات العامة موضوع التقييم .
- تمكّن المشاركون من خلال النقاشات وتبادل الآراء للتوصّل إلى الاتفاق على نفس الإجابات وبالتالي تحديد النقائص والثغرات القائمة بغاية التفكير والعمل على معالجتها وتقديم البدائل والسبل الكفيلة لتجاوزها،

نتائج تقييم السياسات العامة بتونس باعتماد الأداة في نسختها الأولى

الإجابة	عدد الإجابات	النسبة المأوية
يلبي المتطلبات الى حد كبير	١	%٥
يقارب المتطلبات	٩	٤٥ %
يلبي المتطلبات	٧	٣٥ %
لا ينطبق	٣	%١٥

- نتبيّن من خلال عدد ونسب الإجابات على كل الأسئلة العامة والخاصة التي انحصرت بين تقارب وتلبي المتطلّبات أن السياسة العامة و البرامج الموجّهة لفائدة الشبّان المهمّشين تقارب وتلبيّ مبادئ العدالة الاجتماعية.

توزيع إجابات الستة (٠٦) أسئلة عامة

هناك رؤية واضحة للبلاد التونسية للعدالة الاجتماعية ويتجسّد ذلك من خلال الإطار التشريعي والمؤسساتي

وهي تمثل هدفا رئيسيا و من ضمن أولوياتها الأساسية حيث جاء في الفصل الثاني عشر (١٢) من دستور ٢٠١٤ ما يلي:

"تسعى الدولة إلى الاستغلال الرشيد للثروات الوطنية وإلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات استنادا إلى مؤشّرات التنمية واعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي "

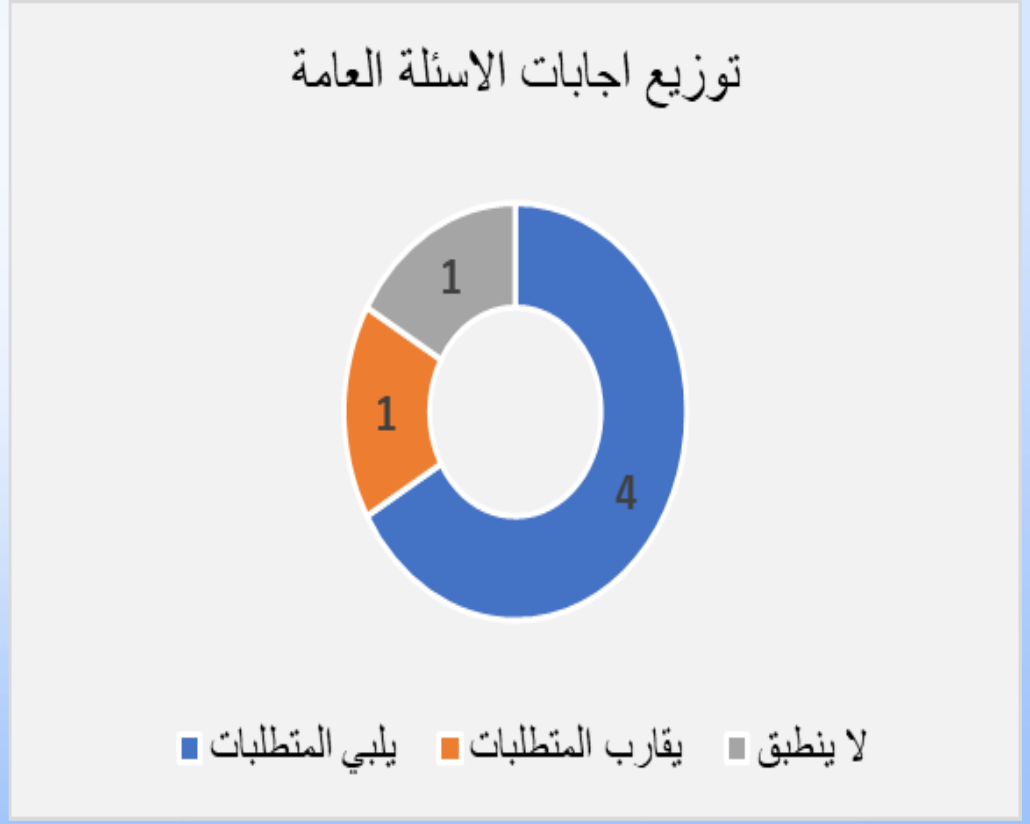

توزيع الإجابات على (١٤) سؤال خاص حول السياسة المختارة للتقييم

- تبيّن النتائج ان هناك ثغرات في مرحلتي التنفيذ و المتابعة
- حيث تفتقد السياسة و البرامج الموجّهة نحو الشباب المهمشين الى الآليات اللازمة لقيس و متابعة مدى إدماجها للعدالة الاجتماعية ومبادئها
- نقص في الموارد البشرية والمادية
- لسدّ هذه الثغرات سيتمّ العمل على وضع خطة عمل مشتركة بين جميع الهياكل ذات العلاقة بهدف متابعة وتنفيذ هذه السياسة

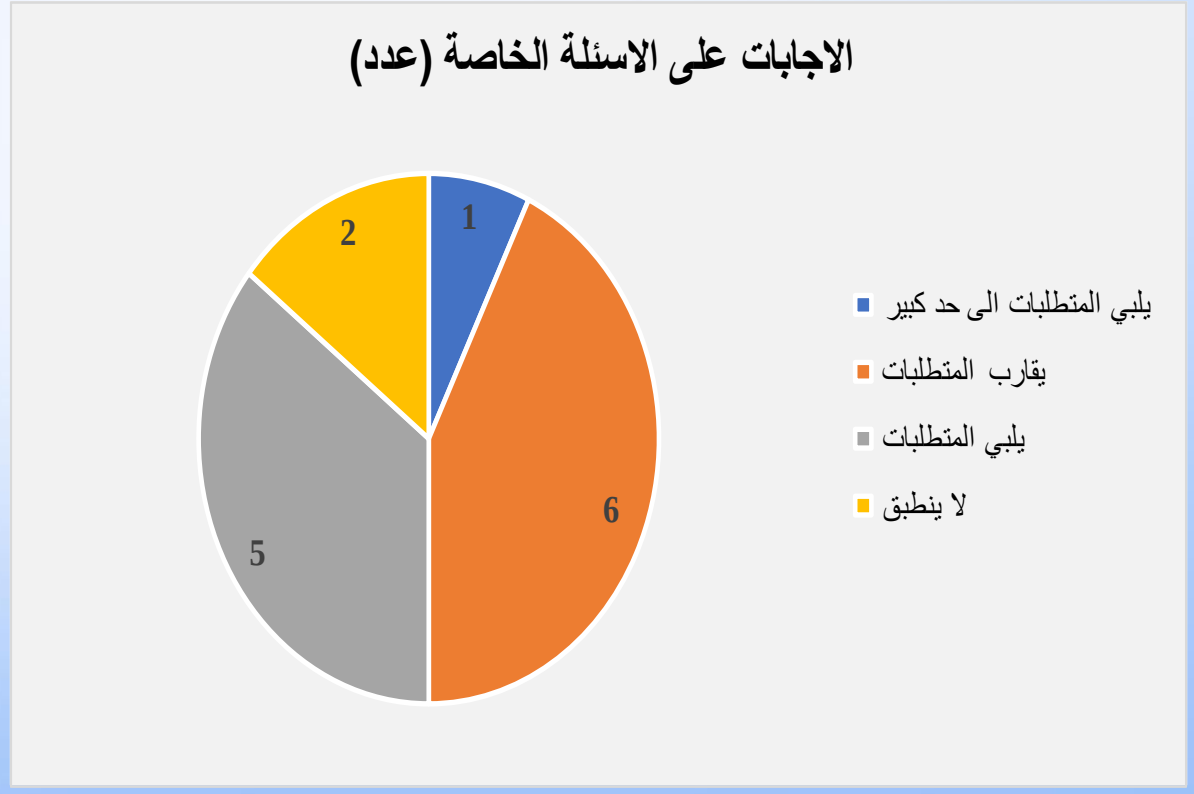

التوصيات المنبثقة عن الورشة والمصادقة عليها من قبل السيد وزير الشؤون الاجتماعية

- تنظيم ورشة عمل ثانية لعرض النسخة النهائية لأداة التقييم قبل عرضها على بقية الدول الأعضاء للإسكوا، وقد تم تنظيم الورشة يوم ١٨ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٢٠
- مواصلة العمل على مأسسة وتركيز اللجنة الوطنية رفيعة المستوى المكلّفة بمتابعة وتقييم السياسات العامة القائمة على المساواة والعدالة الاجتماعية،
- وضع آلية لتفعيل استعمال أداة تقييم الثغرات في كل السياسات العامة التي تشرف على تنفيذها مختلف الوزارات واعتماد الأداة على الصعيد الوطني بعد نسختها النهائية،
- رفع توصية لرئاسة الحكومة حول اصدار نص قانوني لإدراج مبادئ العدالة الاجتماعية في جميع السياسات والإصلاحات الكبرى والوثائق الحكومية،
- الاستئناس بأداة تقييم السياسات خلال إعداد المخطط الخماسي القادم ٢٠٢١-٢٠٢٥ وفي "رؤية تونس بحلول سنة ٢٠٣٠".

شكرا على حسن الانتباه